تفجيران انتحاريان جديدان بشمال سيناء واعتقال عشرات المصريين في اطار التحقيق في اعتداءات دهب

القاهرة ـ من جوناثان رايت وسيمون ابيكو:

ذكرت مصادر أمنية أن رجلين فجرا نفسيهما بشمال سيناء امس الاربعاء أحدهما قرب مطار تستخدمه قوة المراقبة المتعددة الجنسيات والاخر قرب مدينة العريش الساحلية الشمالية. وأصدرت وزارة الداخلية بيانا ذكرت فيه أن الانفجارين أسفرا عن مقتل منفذيهما ولم يتسببا في اصابة أحد اخر.

وكانت ثلاثة تفجيرات قد هزت منتجع دهب على الساحل الشرقي لشبه جزيرة سيناء يوم الاثنين وأسفرت عن مقتل 18 واصابة عشرات. ولم يتضح على الفور ما اذا كانت التفجيرات متصلة ببعضها البعض لكن معظم أفراد الجماعة التي نسب اليها تنفيذ هجمات في سيناء خلال العامين الماضيين جاءوا من منطقة العريش.

وقال متحدث باسم قوة المراقبة التي تشرف على تنفيذ البنود الامنية لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ان المهاجم الاول كان يستهدف فيما يبدو عربتين تابعتين لقوة المراقبة لكنه أكد عدم وقوع اصابات بين أفراد القوة. ووقع التفجير الثاني قرب سيارة شرطة خارج مركز للشرطة في منطقة الشيخ زويد بالقرب من العريش. وقالت المصادر الامنية أن السيارة كانت خاوية ولم تقع اصابات أخرى.

ونفى مكتب محافظ الشرقية في منطقة شرق الدلتا أنباء عن تبادل لاطلاق النار بين الشرطة ومسلحين في بلدة بلبيس. وكانت مصادر أمنية قد ذكرت أن مسلحين نصبوا كمينا لقوة من الشرطة هناك مما أدى الى تبادل لاطلاق النار. وجاء في بيان وزارة الداخلية عن التفجيرين اللذين وقعا بسيناء امس «أثناء عودة أحد ضباط الجوازات من مطار الجورة قبل ظهر الاربعاء حيث كان يقوم بانهاء اجراءات سفر عدد اثنين من القوة متعددة الجنسيات شاهد أحد الاشخاص يحمل عبوة وقد انفجرت فيه أثناء عبور السيارة التي كان يستقلها. ولم تحدث ثمة اصابات بين الضابط ومرافقيه سوى تهشم زجاج السيارة».

وتابع البيان «وأثناء توجه ضابطين من مديرية أمن شمال سيناء لفحص البلاغ حاول أحد الاشخاص من البدو يستقل دراجة هوائية اعتراض سيارة الضابطين بعبوة انفجرت فيه وتوفي على اثرها. ولم تحدث أية اثار لانفجارها».

وكانت التفجيرات التي وقعت في دهب يوم الاثنين تشبه هجمات نسبت الى جماعة مقرها سيناء نفذت تفجيرات في منتجعين اخرين على الساحل الشرقي خلال العامين الماضيين. ويعتقد أن نفس الجماعة نفذت تفجيرا ألحق أضرارا بمركبة تابعة لقوة المراقبة المتعددية الجنسيات في سيناء في اب (أغسطس) الماضي وأدى الى اصابة كنديتين من أفراد القوة باصابات بسيطة. والهجوم الانتحاري الاول الذي وقع امس الاربعاء كان قريبا من معسكر تابع للقوة المتعددة الجنسيات في منطقة الجورة على بعد نحو 35 كيلومترا عن العريش بالقرب من موقع هجوم اب (أغسطس). وتضم القوة المتعددة الجنسيات أفرادا من 11 بلدا وتشكلت للاشراف على تنفيذ البنود الامنية لمعاهدة السلام المبرمة بين مصر واسرائيل عام 1979 . وتقوم القوة بدوريات على الحدود المصرية الاسرائيلية للتأكد من الالتزام ببنود المعاهدة. ومعسكر الجورة هو أكبر منشآتها وبه مقر قائدها.

وعزت السلطات المصرية تفجيرين سابقين في سيناء الى جماعة صغيرة مقرها سيناء كان يتزعمها أصلا رجل من أصل فلسطيني له اتجاهات اسلامية متشددة. ووقع أحد التفجيرين في طابا في تشرين الاول (أكتوبر) عام 2004 والثاني في شرم الشيخ في تموز (يوليو) 2005 . وألقت الشرطة القبض على أكثر من 80 شخصا لاستجوابهم فيما يتصل بتفجيرات دهب لكنها لم توجه اتهاما لاحد.

وصرح مسؤول امني طالبا عدم الكشف عن اسمه ان انتحاريين اثنين على الاقل نفذا اعتداءات دهب في الوقت الذي كان المنتجع السياحي الواقع جنوب شرق سيناء يستقبل العديد من السياح.

واسفرت الاعتداءات عن مقتل 12 مصريا وستة اجانب بينهم طفل الماني، واصابة عشرات الاشخاص.

ولا تزال الفرق الطبية تحاول تحديد هوية اصحاب الاشلاء، مشيرة الى ان الحصيلة الرسمية ليست نهائية.

وذكرت «الاهرام» ان المحققين انتشلوا من البحر الاحمر رأسين واشلاء قد تكون عائدة الى الانتحاريين.

وسيتم ايضا اجراء فحوصات للحمض النووي للتأكد من ان بعض الاشلاء لصاحب بطاقة هوية وجدت في مكان الاعتداء وتحمل اسم عيد عطا سليمان، وهو بدوي من شمال شبه جزيرة سيناء.

من جهة اخرى، اشارت مصادر امنية الى احتمال وجود علاقة بين هذه الاعتداءات وتلك التي وقعت في طابا وشرم الشيخ والتي نسبها القضاء الى جماعة «التوحيد والجهاد» الاسلامية.

ونفذت هذه الاعتداءات عشية الاحتفال بعيد تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلي في نيسان (ابريل) 1982 وغداة بث شريط صوتي نسب الى زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن يتحدث فيه عن «حرب صليبية صهيونية» على المسلمين.

لكن بعض المحللين استبعدوا اي علاقة بين بن لادن واعتداءات دهب التي ادانتها الاسرة الدولية بشدة.

ويحاول المنتجع السياحي الخروج من وقع الصدمة، ففي الوقت الذي تبث معظم المحلات التجارية ايات قرآنية، تقدم المطاعم والمقاهي الطعام مجانا للسياح لاجتذاب الزبائن.

ومن المتوقع ان يزور عدد من النجوم المصريين المدينة لرفع معنويات الزوار والسكان. (رويترز ـ اف ب)

بدو مصريون من منتجع البحر الاحمر في مدينة دهب يتظاهرون تنديدا بالانفجارات التي هزت المنطقة (اف ب)

الرياض تنفي مشاركة سعوديين في تفجيرات سيناء

الرياض ـ يو بي أي: نفى المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي وجود أي معلومات لديه حول مشاركة عدد من السعوديين بتفجيرات منتجع دهب في جنوب سيناء في مصر التي أسفرت عن سقوط عشرات القتلى.

واستبعدت مصادر رسمية سعودية بمصر في تصريحات نشرتها صحيفة «الجزيرة» السعودية الصادرة امس الأربعاء وجود سعوديين مصابين في دهب لأن هذه المدينة لا يتوجه إليها السياح السعوديون، مقارنة بإقبالهم على شرم الشيخ ونويبع من مدن سيناء.

وكانت المملكة العربية السعودية أعربت الثلاثاء عن تعازيها ومواساتها للحكومة المصرية والشعب المصري ولذوي المتوفين في حادث التفجيرات التي شهدتها منتجعات دهب السياحية.

هيومن رايتس ووتش تطالب السلطات المصرية بالتوقف عن تهديد القضاة

«كفاية» وعشرات من أساتذة الجامعات يصعدون احتجاجهم عشية محاكمة قاضيين

القاهرة ـ من محمد عبد اللاه:

صعد معارضون للرئيس المصري حسني مبارك احتجاجهم امس الاربعاء عشية محاكمة قاضيين بارزين وانعقاد جمعية عمومية طارئة لنادي القضاة الذي يحتج على المحاكمة. وأمام نادي القضاة بوسط القاهرة واصل عشرات من أعضاء الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» اعتصامهم التضامني مع القاضيين بينما نظم عشرات من أساتذة الجامعات وقفة احتجاجية أمام مجمع قريب للمحاكم للمطالبة بالافراج عن زملائهم المعتقلين. وسيحاكم القاضيان محمود مكي وهشام البسطاويسي نائبا رئيس محكمة النقض اليوم الخميس أمام مجلس الصلاحية وهو محكمة تأديبية تنظر في مدى صلاحية القضاة لولاية القضاء. ويقول مكي والبسطاويسي انهما أحيلا الى مجلس الصلاحية عقابا لهما على اشتراكهما مع رئيس نادي القضاة زكريا عبد العزيز وقضاة بارزين اخرين في المطالبة بالاستقلال الكامل للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والاشراف القضائي الكامل على الانتخابات العامة بما يضمن نزاهتها وحياديتها. لكن قضاة اخرين يقولون ان عبد العزيز وزملاءه الذين يتزعمون حملة المطالبة بالاستقلال الكامل للقضاء والاشراف الكامل على الانتخابات انخرطوا في عمل سياسي بالادلاء بتصريحات عن مزاعم بتزوير الانتخابات التشريعية في أواخر العام الماضي وهو ما يعد اخلالا بواجبهم القضائي. وعلى مقربة من نادي القضاة نظم عشرات من أساتذة ومدرسي الجامعات وقفة احتجاجية امس الاربعاء أمام دار القضاء العالي وهي مجمع للمحاكم يضم مكتب النائب العام مطالبين باطلاق سراح حوالي عشرة من زملائهم المعتقلين. وقال محمد مرسي العضو القيادي في جماعة الاخوان المسلمين انه وزملاءه المحتجين سيكررون وقفات الاحتجاج على اعتقال زملائهم «الى أن يفرج عنهم».

وأضاف أن زملاءه اعتقلوا تطبيقا لقانون الطوارىء. ويتيح قانون الطوارىء المطبق منذ اغتيال الرئيس أنور السادات عام 1981 للسلطات اعتقال الاشخاص بدون محاكمة لفترات غير محددة. والاساتذة العشرة محتجزون منذ ما بين أربعة وستة أسابيع. واشترك في الاحتجاج عمرو دراجي العضو القيادي في جماعة الاخوان المسلمين الذي قضى في الاونة الاخيرة فترة اعتقال زادت على أربعة أشهر. وأمام نادي القضاة واصل عشرات من أعضاء الحركة المصرية من أجل التغيير اعتصامهم التضامني مع مكي والبسطاويسي. ويرفع أعضاء الحركة الذين بدأوا الاعتصام في الاسبوع الماضي لافتات كتب على احداها شعار «قضاء مستقل (يساوي) وطن حر ولن نهادن ولن نخاف».

وطالبت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) السلطات المصرية بـ«إسقاط تهديداتها» بطرد إثنين من كبار القضاة يحتجان على تزوير الإنتخابات البرلمانية وفتح تحقيق حول أحداث العنف وعمليات التزوير التي شهدتها إنتخابات العام الماضي.

وأعربت المنظمة في بيان وزعه مكتبها في لندن امس الأربعاء عن «قلقها العميق من قيام قوات الشرطة المصرية بمهاجمة متظاهرين سلميين أمام نادي القضاة».

وأشارت إلى «أن قوات الشرطة التي كانت ترتدي ملابس مدنية ضربت بشكل مبرح 15 متظاهراً إلى جانب القاضي محمود عبد اللطيف حمزة فيما قامت السلطات المصرية باحتجاز 12 متظاهراً لمدة خمسة عشر يوماً بتهم تخريب الممتلكات العامة».

وقال جو ستورك نائب برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش «إن الحكومة (المصرية) تعاقب القضاة لمجرد قيامهم بعملهم وكان من المفترض عليها أن تحقق بالأدلة واسعة الإنتشار عن مضايقة الناخبين».

وأضاف ستورك «إن المحاولات الفظة التي تمارسها الحكومة لترهيب القضاة تؤثر سلباً على الحاجة الماسة لإحداث إصلاحات تشريعية في مصر».

وكان معتصمون من أعضاء «كفاية» قالوا ان قوات الامن هاجمتهم وضربت بعضهم في الساعات الاولى من يوم الاثنين.

وترفع نقابة الصحافيين التي يجاور مبناها مبنى نادي القضاة لافتتين كتب عليهما شعاران يقولان «الصحافيون المصريون يتضامنون مع مطالب القضاة» و«لا اصلاح ديمقراطيا بغير استقلال القضاء وحرية الصحافة».

ويطالب الصحافيون بالغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر واطلاق حرية اصدار الصحف. ويتفق معارضو مبارك من القضاة والصحافيين وأساتذة الجامعات والجماعات والاحزاب على المطالبة بالغاء العمل بقانون الطوارىء واجراء انتخابات تخلو من التزوير. ويقول أعضاء في نادي القضاة ان الاجتماع الطارىء للجمعية العمومية للنادي اليوم الخميس سيتزامن مع محاكمة مكي والبسطاويسي ليكون محاكمة لمحاكمتهما. (رويترز)

الرئيس اليمني يبحث مع مدير الاستخبارات المصرية أحداث دهب

■ صنعاء ـ يو بي أي: بحث الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس الأربعاء مع مدير الاستخبارات المصرية عمر سليمان تطورات التفجيرات التي وقعت في منتجع دهب بجزيرة سيناء المصرية يوم الاثنين.

وجدد صالح خلال لقائه سليمان بالقصر الجمهوري «إدانة اليمن الشديدة للحوادث الارهابية» التي شهدتها مصر مؤخرا في منطقة سيناء، مؤكدا على ضرورة أن تتضافر كافة الجهود من أجل مواجهة «هذه الأعمال الاجرامية» التي يذهب ضحيتها المواطنون الأبرياء وتضر بالأمن والاستقرار ومصالح الشعوب العربية والأمة عموما.

وتأتي زيارة سليمان للمرة الأولى لليمن اثر أحداث دهب والتي يرجح مراقبون وجود علاقات تعاون بين صنعاء والقاهرة إزاء الأحداث الاخيرة، وعقب بضعة أشهر من قيام صنعاء بتسليم احد المطلوبين في تنظيم الجهاد إلى القاهرة والتي بدورها قدمته إلى المحاكمة.

وذكرت مصادر رسمية أن صالح تسلم من سليمان رسالة من نظيره المصري حسني مبارك تتعلق بتطورات الأوضاع في المنطقة وفي مقدمها تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية «في إطار الجهود التي يبذلها البلدان من اجل تعزيز وحدة الصف الفلسطيني وتجنب وقوع أي مواجهات فلسطينية – فلسطينية».

وأشارت المصادر إلى أن رسالة مبارك تضمنت الإشارة إلى ما شهدته الساحة الفلسطينية مؤخرا من توترات بين حركتي فتح وحماس والدور الذي يمكن أن تعلبه مصر فى رعاية الحوار الفلسطيني – الفلسطيني» و«بما من شأنه تفويت الفرصة على أعداء الشعب الفلسطيني في شق الصف الفلسطيني وخلق الصراعات بين فصائله المختلفة».

السودان ينتقد فرض مجلس الأمن عقوبات على 4 من مواطنيه بشأن دارفور

■ الخرطوم ـ يو بي آي: انتقد السودان امس الأربعاء قرار مجلس الأمن فرض عقوبات على أربعة من مواطنيه على خلفية الأزمة في دارفور وقال إن من شأن ذلك وضع عراقيل أمام التوصل لتسوية سلمية في الإقليم المضطرب.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية جمال إبراهيم للصحافيين «ان القرار جاء في وقت غير مناسب، و يعرقل السلام ويعطي إشارات سلبية في وقت تتقدم فيه مفاوضات أبوجا». وقال إبراهيم «إن القرار سيعطي المفاوضين من حركات التمرد إشارات سلبية في وقت تحتاج فيه المفاوضات إلى دعم من كل الأطراف بغية التوصل لاتفاق نهائي قبل نهاية السقف الزمني الذي حدده مجلس السلم والأمن الإفريقي» نهاية الشهر الجاري . وأضاف «ان الوقت لا يحتمل ممارسة ضغوط، وإنما ممارسة جهود وتقديم الدعم المعنوي المطلوب في اتجاه اتفاق سلام يعيد الأمن والاستقرار إلى دارفور، ويعطي كامل المصداقية للاتحاد الافريقي». واعتبر المتحدث باسم الخارجية السودانية هذه العقوبات «تشكل انتكاسة لجهود التفاوض الجاري حاليا بأبوجا». وكان مجلس الأمن الدولي أقر أول أمس مشروع أمريكي بفرض عقوبات على أربعة سودانيين اتهمهم بارتكاب انتهاكات في دارفور، وتنص العقوبات على حظر السفر وتجميد الأصول في الخارج». وهذه هي المرة الأولى التي يتخذ فيها مجلس الأمن قرارا بفرض عقوبات على أفراد بعينهم متهمين بالضلوع في صراع دارفور.

الوسطاء يضغطون للتوصل الى اتفاق سلام في دارفور مع اقتراب موعد المهلة

ابوجا ـ من استيل شيربون:

واجهت الاطراف المتحاربة في اقليم دارفور بغرب السودان ضغوطا مكثفة امس الاربعاء لتقديم تنازلات جديدة بعدما قدم وسطاء الاتحاد الافريقي الذين يتحركون بسرعة للوفاء بمهلة تنتهي حتى يوم 30 نيسان (ابريل) الجاري مشروع اتفاق لاحلال السلام. وتشمل الوثيقة التي تقع في 85 صفحة والتي قدمها الاتحاد الافريقي في ساعة متأخرة يوم الثلاثاء للحكومة السودانية ولجماعتي التمرد في دارفور المجالات الثلاثة الخاصة بالامن وتقاسم السلطة والتشارك في الثروة وهي المفتاح لحل الصراع الدائر منذ ثلاثة أعوام. وقال سام ايبوك رئيس فريق الوساطة التابع للاتحاد الافريقي لرويترز «هذا أقصى ما يمكن ان نصل اليه في حدود هذه الوساطة. الاتحاد الافريقي استنزف في الاستماع لوجهة نظر الطرفين».

وأضاف أنه يتعين الان على الاطراف السودانية أن تتفاوض مباشرة وتدخل أي تعديلات يشعرون أنها مطلوبة في الايام القليلة القادمة للوفاء بالمهلة التي تنتهي يوم الاحد للتوصل الى اتفاق. وانقضى العديد من المهل السابقة دون أي اتفاق. وقال ايبوك انه اذا رفضت الاطراف الاقتراح في هذه المرة فان الاتحاد الافريقي لن يستمر ببساطة في ادارة المحادثات. وبدلا من ذلك سيتعين على مجلس السلم والامن التابع للاتحاد أن يتخذ قرارا بشأن استراتيجية جديدة بشأن عملية السلام في دارفور. ومشروع الاتفاق هو نتيجة للمفاوضات الشاقة المستمرة منذ حوالي عامين في العاصمة النيجيرية أبوجا تصاعد خلالهما العنف في دارفور الى حد أن عمال المعونة أصبحوا غير قادرين على الوصول الى مناطق شاسعة في المنطقة الواقعة في غرب السودان.

وحملت جماعتا التمرد في دارفور التي يسكنها خليط عرقي السلاح في اوائل عام 2003 احتجاجا على ما يعتبرونه اهمالا من جانب حكومة الخرطوم التي يهيمن عليها العرب للمنطقة. وتواجه الخرطوم اتهامات بتسليح الجنجويد وهي ميليشيا ينتمي أغلب مقاتليها الى قبائل عربية لسحق التمرد. وقتل عشرات الالاف في حملة من القتل والاغتصاب والنهب والحرائق وتشرد أكثر من مليوني شخص الى مخيمات للاجئين في دارفور ودولة تشاد المجاورة.

وتنفي الخرطوم مسؤوليتها. وقرر مجلس الامن التابع للامم المتحدة يوم الثلاثاء فرض عقوبات على أربعة سودانيين متهمين بارتكاب انتهاكات في دارفور. والاربعة هم ضابط بالقوات الجوية السودانية وزعيم ميليشيا موالية للحكومة واثنان من قادة المتمردين.

وتعتقد روسيا والصين اللتين امتنعتا عن التصويت أن العقوبات التي تشمل حظرا على السفر وتجميدا للاصول في الخارج قد تتعارض مع محادثات السلام. لكن الوفود في أبوجا قالت يوم الاربعاء انها لا تشعر بقلق. وقال عضو في وفد الحكومة السودانية المفاوض في أبوجا رفض الكشف عن اسمه ان قرار العقوبات «ليس له أي تأثير هنا. ان الخرطوم هي التي يتعين عليها أن تقدم رد فعل رسميا.. اننا هنا نركز على المحادثات».

وعقدت وفود الحكومة السودانية والمتمردين اجتماعات منفصلة حتى ساعة متأخرة يوم الثلاثاء بعد أن تسلموا مشروع الاتفاق وكانوا يدرسون المقترحات بمزيد من العمق امس الاربعاء. ومن النقاط الرئيسية العالقة فيما يتعلق بالامن الوضع النهائي للجماعات المسلحة المختلفة المتحاربة الان في دارفور. فالمتمردون طالبوا بالابقاء على قواتهم في الفترة الانتقالية بعد التوقيع على اتفاق للسلام بينما تريد الخرطوم تفكيكها. وقال ايبوك ان الاتحاد الافريقي اقترح حلا وسطا يقضي بدمج بعض قوات المتمردين تدريجيا في القوات المسلحة السودانية خلال الفترة الانتقالية ونزع أسلحة قوات أخرى. كما يطالب الاتفاق الحكومة بنزع أسلحة الجنجويد. وفيما يتعلق بتقاسم السلطة فان نقطتي الخلاف الرئيسيتين هما مطالبة المتمردين باستحداث منصب نائب الرئيس يتولاه أحد ابناء دارفور وتشكيل حكومة اقليمية تمثل مستوى جديدا من الحكم للولايات الثلاث التي يتشكل منها اقليم دارفور. ويقترح الاتحاد الافريقي أن يتولى أحد ابناء دارفور منصبا جديدا سيكون في الترتيب الرابع في تسلسل الرئاسة السودانية. كما يقترح الاتحاد أن تطرح مسألة تشكيل حكومة اقليمية لدارفور على سكان الاقليم في استفتاء عام يجري في نهاية مرحلة انتقالية تتراوح بين عامين ونصف الى ثلاثة أعوام. (رويترز)

نبذة عن اربعة سودانيين استهدفتهم عقوبات الامم المتحدة

■ الامم المتحدة ـ رويترز: فرض مجلس الامن الدولي الثلاثاء عقوبات تشمل حظر السفر وتجميد الارصدة على أربعة سودانيين متهمين بالمسؤولية عن فظائع او بخرق وقف اطلاق النار في منطقة دارفور. والاربعة هم:

ـ اللواء جعفر محمد الحسن من القوات الجوية السودانية الذي كان قائدا للمنطقة العسكرية الغربية في دارفور. وقال دبلوماسيون في مجلس الامن انه كان يتولى القيادة المباشرة لعمليات الجيش السوداني في دارفور بين عامي 2004 و2006. ويقال انه تولى تنسيق عمليات بين القوات الحكومية وميليشيا الجنجويد الموالية للحكومة اسفرت عن هجمات وجرائم قتل واغتصاب في قرى سكانها من غير العرب وانه امد الميليشيا بالاسلحة. ـ الشيخ موسى هلال زعيم قبيلة المحاميد في شمال دارفور وهي اكبر القبائل العربية في المنطقة. وموسى من زعماء الجنجويد ويقول دبلوماسيون انه مسؤول عن بعض من اسوأ الفظائع. كما نسبت الى الميليشيا التي يتزعمها المسؤولية عن اقتحام عدد لا يحصى من القرى وجرائم قتل واغتصاب وسرقة واحراق منازل. وقال دبلوماسيون انه مسجون منذ عام 1997 لادانته بقتل 17 شخصا.

ـ ادم يعقوب شانت القيادي في حركة تحرير السودان المتمردة. ويقول الدبلوماسيون انه انتهك وقف اطلاق النار في دارفور في تموز (يوليو) عام 2005 باصدار امر لجنوده بشن هجوم على القوات الحكومية قتل فيه ثلاثة جنود.

ـ جبريل عبد الكريم بادي احد زعماء المتمردين من الحركة الوطنية من اجل الاصلاح والتنمية. ويقول دبلوماسيون انه خطف افرادا من قوة الاتحاد الافريقي في دارفور في تشرين الثاني (نوفمبر) وهدد باسقاط طائرات هليكوبتر تابعة للاتحاد الافريقي.

200 الف نازح اضافي في هذه السنة بدارفور

■ جنيف ـ اف ب: اعلن صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف) امس الاربعاء ان نحو مئتي الف شخص هرب من دارفور منذ مطلع العام بسبب تفاقم العنف في هذه المنطقة الواقعة جنوب السودان والتي تشهد حربا اهلية منذ اكثر من ثلاث سنوات.

وقال تيد شيبان ممثل اليونيسف «هرب مئتا الف شخص خلال الاشهر الثلاثة المنصرمة من منازلهم في دارفور» معقبا انه «في اي بلد آخر، لكان هذا النبأ تصدر الصحف».

وعزا شيبان حركة النزوح الى المعارك الدائرة بين المتمردين والقوات المدعومة من الحكومة والى المواجهات بين مختلف الفصائل المسلحة في المنطقة.

وقال «ان دارفور ضحية المواجهات بين المتمردين والحكومة لكنها ايضا ضحية سباق الى السلطة بين فصائل المتمردين».

وكرر ممثل اليونيسف ان الاضطراب الامني يعيق وصول الوكالات الانسانية الى دارفور، ما يحرم حوالي ثلث النازحين من المساعدات.

واشار الى تزايد المخاوف من انتشار سوء التغذية بنسبة تفوق التوقعات خلال فصل الجفاف الحالي.

وابدى اسفه لعدم تلقي اليونيسف سوى 15 مليون دولار من اصل 89 مليونا من الوعود قدمتها الجهات المانحة، من اجل انجاز مهمتها في دارفور.

اكثر من ثمانية الاف صومالي هربوا من الحرب في بلادهم وعلقوا في صحراء اليمن

مخيم خراز للاجئين (اليمن) ـ من كريستيان شيز:

يقع مخيم خراز للاجئين الذي يضم الاف الصوماليين في منطقة نائية وسط الرمال والحصى بعيدا عن كل مظاهر الحياة على بعد نحو 140 كلم غرب ميناء عدن جنوب اليمن.

ويقطن في المخيم اكثر من ثمانية الاف صومالي تمكنوا بعد المخاطرة بحياتهم، من الفرار من بلدهم المدمر بسبب حرب اهلية، وهم يمضون ايامهم في ملل تحت شمس لاهبة على امل الذهاب يوما الى بلد اخر يستقبلهم بسبب عدم التمكن من العودة الى الديار.

وقال تيوفيلوس فودونو مدير مكتب المفوضية العليا للامم المتحدة للاجئين في عدن على الساحل الجنوبي لليمن انه رغم كون اليمن احد افقر دول العالم، فانه «البلد الوحيد في الجزيرة العربية الذي قبل استقبال اللاجئين» الصوماليين.

يشار الى انه في 2005 كان هناك اكثر من 81 الف لاجىء مسجلين لدى المفوضية بينهم 79 الف لاجىء صومالي.

ويحصل كل صومالي يصل الى السواحل اليمنية بصورة تلقائية على صفة لاجىء ويمكنه ان يختار بين الاقامة في مخيم خراز او في بلدة يمنية. ويمثل هؤلاء «اللاجئون الحضر» اغلبية اللاجئين ويبلغ عددهم 70 الفا.

واصبحت عدن التي يبلغ عدد سكانها 14 الف نسمة «صومالا صغيرة».

وتتيح زيارة مخيم خراز الذي تديره مفوضية الامم المتحدة للاجئين التعرف على حجم مأساة اللاجئين الذين يطول امد مرورهم على الاراضي اليمنية بسبب تواصل المعارك في الصومال.

ففي قاعة درس صغيرة هيأتها منظمة «ردا بارنن» (انقذوا الاطفال) غير الحكومية السويدية جلس 70 طفلا متلاصقين على مقاعد.

وكانت نهاية درس العلوم في قسم الصف الاول الابتدائي في احدى المدرستين الموجودتين في المخيم. ويؤم هذه المدرسة التي تعتمد برنامج تعليم صومالي 1100 طالب في حين تقدم المدرسة الثانية تعليما يمنيا.

ويسود زي ازرق كحلي. والتزاما بالتقاليد الاسلامية يوضع الطلاب في جانب من القسم في حين وضعت الطالبات اللواتي غطين رؤوسهن في الناحية الثانية منه. ويقول اسماعيل ابوبكر احمد (50 عاما) الذي هرب من مقديشو في 1992 بعد عام من انطلاق الحرب الاهلية «الحجاب يعني الاسرة».

ويضيف واصفا حاله منذ مغادرته الصومال الى اليمن «منذ ذلك التاريخ اعيش حياة مؤقتة (..) وخسرت 15 عاما (من عمري)».

ويزيد هذا الاحساس بالعيش المؤقت الذي لا ينتهي، من مشاعر القلق.

وتجسد حكاية راوية محمد (21 عاما) التي غادرت الصومال في 1998 مأساة كل اللاجئين الصوماليين.

وكانت راوية المتحدرة من مقديشو، التحقت مع امها بميناء بوساسو في بوتلاند (شمال شرق الصومال) التي تشكل ممرا لتجارة تهريب اللاجئين التي تقوم بها عصابات صومالية لا تتورع عن استغلال اللاجئين واساءة معاملتهم.

وصعدت مقابل 50 دولارا مع زهاء مئة راكب على متن سفينة متهالكة لم يلبث محركها ان تعطل.

وبعد رحلة استمرت ثلاثة ايام، وصلت الى منطقة «بئر علي» على الساحل الجنوبي لليمن حيث تكفلت مفوضية اللاجئين بها ونقلتها الى مخيم للاجئين.

ولا يتمكن كثيرون من بلوغ الساحل اليمني ويقضون غرقا في مياه خليج عدن. ويقول فودونو انه تم انتشال 188 جثة في كانون الثاني (يناير) و33 جثة في شباط (فبراير). وتقول راوية ان وضعها افضل من اليمنيين الذين يعيشون في القرى المجاورة المعدمين تماما.

غير انها تضيف بحزن «انا لاجئة. ولا يمكنني التفكير في المستقبل طالما اني لاجئة».

وتشير الى ان المستقبل بالنسبة اليها لا يعني العودة الى الصومال بل الى بلد آخر، كندا مثلا او تكساس كما تقول.

وتعلق عائشة سعيد المسؤولة عن فرع عدن في المنظمة غير الحكومية السويدية «مثل كل اللاجئين انهم يريدون الذهاب الى اميركا».وتضيف «في الواقع هم عالقون لانه (مخيم خراز) منطقة نائية (..) انهم مصدومون لانه لا يمكنهم العثور على عمل».

وتم نقل المخيم في 2001 الى هذه المنطقة الصحراوية البعيدة عن المدينة بمبادرة من السلطات اليمنية التي عزت الامر «لاسباب امنية»، كما يقول فودونو مضيفا «لسنا راضين عن ذلك لانه يشكل عقوبة للاجئين». (اف ب)

سيدة صومالية واطفالها داخل خيمة في مخيم للاجئين في مدينة عدن اليمنية (اف ب)